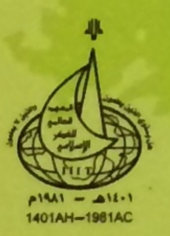
الأمة وأزمة الثقافة والتنمية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

تقديم
عبد الحميد أبو سليمان

تنسيق علمي وإشراف
رفعت العوضي
نادية محمود مصطفى

مراجعة وتحرير
أسامة أحمد مجاهد
أمجد أحمد جبريل
علياء وجدي







المجلد الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشئون الفنية

الأمة وأزمة الثقافة والتنمية / علي جمعة محمد ... [وآخ] ؛ تقديم عبد الحميد أبو سليمان . - ط١ - .

القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٧م .

٢ مج ، ١٠٠٨ ص ؛ ٢٤سم .

تدمك ٥ ٤٤٠ ٣٤٢ ٩٧٧

١ - الثقافة الإسلامية .

أ - محمد ، علي جمعة (مؤلف مشارك) .

ب - أبو سليمان ، عبد الحميد (مقدم) .

٢١٤

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : **فرع الأزهر** : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : **فرع مدينة نصر** : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

المكتبة : **فرع الإسكندرية** : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

واقع « اقتصاد الأمة » ومستقبله في تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي

د/ عبد الحميد الغزالي (*)

بعيدًا عن مشكلات التعريف ، وتأسيسًا على مقولة إنه « لا مشاحة في المصطلح » ، وبالرغم من صعوبة الدقة والتحديد في هذا المجال من منهجية البحث ، سنحاول تقديم تعريفات « تشغيلية » محددة لبعض المصطلحات الرئيسة ، المرتبطة بواقع ومستقبل اقتصاد الأمة . وبالقطع ، لا يُقصد من ذلك فرض رأي معين في هذا الاتجاه ، وإنما القصد المساعدة في فهم أوسع للعوامل المتسببة في هذا الواقع ، والتعامل معه بإيجابية ، إثارةً للنقاش ، وإثراءً للحوار ، ومساهمةً في معالجة جادة لهذا الواقع ، أملًا في تنمية مستدامة لهذا الاقتصاد في المستقبل .

التخلف الاقتصادي :

باختصار شديد ، وتبسيط أشد ، يعنى الاقتصاديون « الإنمائيون » بمصطلح « التخلف الاقتصادي » ، بصفة عامة ، الانخفاض « النسبي » في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما . ويعبرون عنه بحالة « الفقر الاقتصادي » النسبي ، والتي يرمزون إليها قياسيًا بالانخفاض النسبي في « متوسط » دخل الفرد الحقيقي – أى الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار . وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد ، في المتوسط ، من السلع والخدمات قليل في الكمية ورديء في النوع ، نسبيًا . وُيقصد بالنسبية هنا نسبةً إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلًا لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخدامًا أكثر شمولًا وأعلى كفاءةً ، ونسبةً – أيضًا – إلى ما تحقق عملًا في تجارب أخرى لدول يطلق عليها « الدول المتقدمة اقتصاديًا » (١) .

وبالطبع ، لهذا المعيار النقدي استثناءات واضحة ، تتمثل في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، حيث تعد هذه الدول – وفقًا لهذا المعيار – في مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديًا . وهنا ، كان لا بد من الاستعانة بمعايير أخرى « عينية » للحكم على هذه

(*) أستاذ الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

(١) عبد الحميد الغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية ، (مركز الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٦م) ، طبعة ثانية ، (ص ١٩) .

التجارب ، مثل : درجة التعقيد الصناعي ، أي المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالى ؛ أو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للكهرباء في الأغراض الإنتاجية .

ولقد تبين للاقتصاديين الإنمائيين أن مسببات التخلف الرئيسة لا ترجع فقط إلى طبيعة وخصائص العوامل الاقتصادية البحتة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وتنظيمية وفنية وتسويقية ، بل تعود أيضًا ، وبصفة أساسية ، إلى العوامل غير الاقتصادية من سياسية واجتماعية وثقافية ومعرفية ... إلخ [١] . ولذلك ، منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، أخذ التشكيك في متوسط دخل الفرد كمعيار ، لتصنيف دول العالم ، يزداد . ومن ثم ، تم دعمه بمعايير أخرى سياسية واجتماعية وثقافية ، كما جاء في تقارير التنمية البشرية ، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٣م أو تم إسقاطه أصلًا واستخدام معايير أخرى : سياسية واجتماعية ومعرفية وبيئية ، كما في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م ، الصادر عن البرنامج والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [٢] . وعليه ، تصدت هذه التقارير ليس لقياس وتصنيف الدول وفقًا للجانب المادي - متوسط دخل الفرد - من حياتهم ، وإنما وفقًا لنوعية حياة البشر ، ومدى الخيارات الإنسانية المتاحة [٣] . ومن ثم ، يمكن تعريف التخلف الاقتصادي بأنه حالة « نوع رديء » من الحياة البشرية ، أو محدودية شديدة نسبيًا في الخيارات الإنسانية المتاحة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهنا ، استنادًا إلى أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي ، يقدم كاتب هذه السطور تعريفين « للتخلف الاقتصادي » يزعم أن كلًا منهما أكثر دقةً وشمولًا للعوامل الرئيسة المحددة للأداء الاقتصادي للمجتمع البشري ، يتمثل التعريف الأول في أن « التخلف الاقتصادي » لمجتمع ما يعني بالأساس أن « الإنسان » في هذا المجتمع يعاني من « قهر » سياسي و « استغلال » اقتصادي ، بغض النظر عن الموارد الإنتاجية المتاحة أو الإمكانات الاقتصادية المتوافرة ، أي أن الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي يمثلان العوامل الجوهرية أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية المسؤولة عن مشكلة التخلف .

---

(١) لتفصيل حول تحليل المشكلة ، ارجع إلى الغزالي ، المرجع السابق ، (ص ١٩ - ٢٣) .
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م ، (المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان ، ٢٠٠٣) ، (ص ١٨) .
(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، المرجع السابق ، (ص١٣) .

أما التعريف الثاني ، فهو أكثر تفصيلًا وتحديدًا ، ويتمثل في أن « التخلف الاقتصادي » لمجتمع ما يعني « تخريب » أو تبديد أو تضييع « مقاصد » الشريعة الغراء الضرورية ، وهي حفظ « **الدين والنفس والعقل والمال والنسل** » . فالتخلف الاقتصادي يعني بالأساس - وفي الوقت ذاته يرجع إلى - محاربة « صحيح » الدين ؛ وعدم توفير المتطلبات الضرورية المعيشية للإنسان ، التي تليق به كإنسان ، من مأكل وملبس ومأوى وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية ؛ وإفساد التربية والتعليم والإعلام ؛ وتبديد « المال » وعدم تثميره خلال الزمن ، وأكله بالباطل وغير ذلك من ضروب « الفساد الاقتصادي » ؛ ومحاربة النسل كمًّا من خلال تحديده أو تنظيمه ، وكيفًا من خلال ثقافة فاسدة خارج مؤسستي الزواج والأسرة ، ومن ثم عدم ضمان استمرار « تجدد » المجتمع وفق الآداب العالية والفطرة السليمة .

فهذه الأشكال الخمسة من هدر الإمكانية وتبديد الطاقة الاقتصادية لا بد أن تفضي إلى « التخلف الاقتصادي » للمجتمع ، مهما أوتي هذا المجتمع من موارد إنتاجية وإمكانات اقتصادية . والورقة ليست في حاجة إلى توكيد « سبق » الفكر الإسلامي في هذا المجال على الفكر الوضعي (خاصةً تقارير التنمية البشرية والإنسانية) بأكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان ، وإلى التشديد على « شمول » التعريف الإسلامي مقارنة بالتعريفات الوضعية (١) .

وبالطبع ، يتفرخ ويتفرع عن المشكلة « الأم » ، وهي مشكلة التخلف ، العديد من المشكلات ، كالعجز المالي الداخلي أو عجز الموازنة العامة ، وارتفاع الأسعار أو التضخم النقدي ، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية ، وضعف الادخار المحلي ، ومحدودية الاستثمارات الجديدة ، وضعف الإنتاجية ، والاختلال الهيكلي والمشكلات القطاعية ، وتفاقم البطالة ، وسوء توزيع الدخل والثروة ، وارتفاع نفقات المعيشة ، واتساع نطاق الفقر ، وانتشار الفساد الاقتصادي ، وتميّع أو تداخل أو غياب المسؤولية والمساءلة ، وعدم الشفافية ، والعجز المالي الخارجي أو عجز ميزان المدفوعات ، وجمود أو تراجع الصادرات ، وتفاقم المديونية الخارجية ، والتبعية الاقتصادية .

---

(١) لمقابلة دقيقة بين المفكرين في هذا المجال ، ارجع إلى : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، مرجع سابق ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٣م ؛ والغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية ، مرجع سابق ، علمًا بأن هذا المرجع نشر في عام ١٩٨٨م (طبعة أولى) ، أي قبل صدور أول تقرير للتنمية البشرية بعامين .

التنمية الاقتصادية :

المصطلح الثاني في قضية التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة هو : التنمية الاقتصادية . وبالأضداد تفهم الأشياء . ومن ثم ، **فالتنمية ضد التخلف** ، **أو بمعنى تشغيلي ، التنمية الاقتصادية هي عملية معالجة مشكلة التخلف الاقتصادي خلال الزمن** . فالتنمية إذًا تعني الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة ، إعمارًا للأرض ، ورفعًا لمستوى الإنسان ماديًا وروحيًا وفكريًا ، وتحريره سياسيًا ونفسيًا ، وسعيًا لتمتعه بكافة أنواع الحقوق في إطار ضوابط تمنع العدوان أو الانحراف أو التسلط . وعليه ، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية « تحسين » مقصودة في نوعية الحياة البشرية ، أي « العيش حياة طويلة وصحية ، واكتساب المعرفة ، والوصول إلى الموارد اللازمة لتوفير مستوى معيشي لائق » [١] . أو هي عملية توسيع الخيارات الإنسانية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [٢] فالتنمية هي هذه الأشياء جميعًا ، وليست فقط مجرد نمو مستمر ومتزايد في متوسط دخل الفرد الحقيقي .

ووفقًا لهذا التحديد ، تتماثل غاية التنمية الاقتصادية مع غاية الشريعة الإسلامية ، وهي « تحقيق مصالح العباد » بإيجادها ثم بحفظها ، وفقًا لنظام أولويات شديد الوضوح ، يبدأ بالضروريات ، ثم الحاجيات ، فالتحسينيات . وهذه المصالح هي حفظ الضروريات الخمس لوجود الحياة البشرية واستمرارها وصلاحها ، وتحقيق الحاجيات التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة الزائدة عنهم توسعةً لهم وتيسيرًا عليهم في طلب الرزق وتحصيل العلم وتحصين الأسرة ، ثم ضمان التحسينات التي تقتضيها مكارم الأخلاق والمروءات ومحاسن العادات ، وذلك لتوفير الحياة الطيبة الكريمة لكل « إنسان » يعيش في كنف النظام الإسلامي [٣] .

ولقد عرفت البشرية ، وضعيًا ، بعد تجارب طويلة عبر تاريخها ، نظامين « رأسماليين ماديين » . الأول يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص ، وهي رأسمالية « الطبقة » . والثاني يتصف بمادية رأسمالية من نوع خاص أيضًا ، وهي رأسمالية « الدولة » . ومن هنا ، عانى كل من النظامين من درجة حادة نسبيًا مما جاء أصلًا لمعالجته ، وهو الظلم بصورتيه : السياسية والاقتصادية ، أي القهر والاستغلال . ولهذا جاءت المحاولات

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقارير التنمية البشرية ، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣م ، الفصل الأول .
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية ، مرجع سابق ، الفصل الأول ، (ص ١٣) .
(٣) صالح بن حميد ، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية : ضوابطه وتطبيقاته ، (جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣هـ) ، (ص ٥١ - ٥٥) .

التصحيحية البرجماتية أو الذرائعية لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم . ففي النظام الأول نادت « الثورة الكينزية » بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي لمعالجة الكساد . وجاءت « الثورة المونية » - تطبيقيًا - لتدخل التخطيط الحكومي « التأشيري » من خلال التجربة الفرنسية ، لترشيد القرار الاقتصادي ، ولرفع درجة الأداء على المستوى القومي . وفي النظام الثاني ، نادت « الثورة الليبرمانية » بضرورة إدخال « حافز الربح » على مستوى الوحدة الإنتاجية . وقامت « الثورة الخرتشوفية » أو السياسة الاقتصادية الجديدة بإقرار نوع من اللامركزية لترشيد القرار الاقتصادي ، خاصةً في النشاط الزراعي (١) .

وبالرغم من بعض النجاحات النسبية المتواضعة ، كانت النتيجة تخبطًا واضحًا على المستوى الكلي في النظام الأول (الغربي) ، وتخبطًا فادحًا على مستوى الوحدة الإنتاجية في النظام الثاني (الشرقي) ، مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبيًا ، ومعايير قيمة مهملة أو ضعيفة نسبيًا ، مع اختلاف في الدرجة ، في الحالتين . وقد أدى تزايد درجة « الرداءة » في معايير الكفاءة ، و « الإهمال » في معايير القيمة ، في الحالة الثانية ، إلى إنهاء النظام الشرقي في جل الدول التي أخذت به ، وما زال النظام الغربي يعاني من اختلال هيكلي فريد ، يتمثل في ازدواجية الاختلال الاقتصادي من تضخم وكساد في الوقت نفسه . وما ظاهرة « العولمة » إلا محاولة أخيرة ، ولا أقول يائسة ، لمعالجة هذا الاختلال (٢) .

ومن هذين النظامين ، وبالذات النظام الغربي ، جاء الاقتصاديون الإنمائيون للتصدي لمشكلة التخلف بالمعالجة . فتركز اهتمامهم على إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي ، أساسًا في جانب العرض الكلي ، لضمان معدلات نمو متصاعدة . وعليه ، قدموا « إستراتيجيات » أو « مناهج » تنمية عديدة ، تقريبًا بعدد من كتب في هذا المجال ، وهم كُثر ، ومن أهم هذه الإستراتيجيات : « النمو المتوازن » ، و « الدفعة القوية » ، و « الجهد الأدنى الحساس » ، و « أقطاب النمو » ، و « الانطلاق » ، و « الطلب النهائي » ، و « إحلال الواردات » ، و « تنمية الصادرات » ، و « الثورة الزراعية » و « الثورة الصناعية » ،

---

(١) لمزيد من التفصيل ، ارجع إلى الغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية ، مرجع سابق ، (ص ٣٣ - ٣٧) .

(٢) A. El- Ghazali, Planning For Economic Development, (The modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971), pp. 28-33.

و« الاعتماد الجماعي على الذات » ، و« الحاجات الأساسية » (١) .

وبدون الدخول في تفصيل كل منهج ، يمكن القول : إن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض ، بجانب اختلاف الأسماء ، في تأكيداتها النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية . ولكنها تتفق جميعًا على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائي من الكبر والشمول ، بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات التنمية . ولتحقيق ذلك ، تصدت هذه المناهج للإجابة على سؤال وحيد ، وهو : بماذا تحدث عملية التنمية ؟ وكانت الإجابة واحدة ، ومادية بحتة ، رغم الاختلاف في التفاصيل ، وهي : عن طريق التغلب على « **ندرة** » رأس المال ، أي بكمٍّ ونوعٍ مناسبين من « **الاستثمار** » ، على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة ، وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي . وباختصار ، اعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن تقليد « الطريقة الشمالية » سوف يضع الدول المتخلفة على الطريق « الصحيح » للتنمية المستدامة (٢) .

وفي غمار هذا التوجه « المادي » وفي سياق التركيز عليه ، أُهملَ « الإنسان » ، فكانت النتيجة ، بشهادة جميع المنظمات المتخصصة - الدولية والإقليمية والوطنية - ذات العلاقة ، فشل معظم الجهود الإنمائية التي بُذلت على مدى أكثر من نصف قرن . فما حدث ليس حركة تصنيع ، وإنما « صناعة بلا نمو » . وما حدث في بعض الدول المتخلفة من نمو ، إذا كان شيئًا يذكر ، فهو « نمو بدون تنمية » أو بمعنى أدق ، كان ، وما زال ، في واقع الأمر ، « تنمية للتخلف » . وتفرخ عن هذا الوضع ، كنتيجة له وكتفصيل لمجمله ، العديد من المشكلات التي تطحن « الإنسان » ، وتهدد كرامته ، وتبدد قدراته ، وتهدر جهوده الإبداعية . فيعجز ، بالتالي ، عن القيام بمسؤولية « إعمار » الأرض ، أي إحداث التنمية . وكان السبب الجوهري لهذا الفشل ، كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون ، يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم ، وهو : ضرورة توافر مناخ مناسب « للإنسان » لكي يتعامل بفعالية مع « المادة » لإحداث التنمية . ولذلك ، استحدث بعضهم إستراتيجية جديدة ، وهي « التعليم من أجل التنمية » أي نعلم « الإنسان » لكي يتعرف على حقوقه الأساسية المشروعة ، ويحصل عليها ، فيكون مشاركًا فاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة (٣) .

---

(١) الغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية ، مرجع سابق ، (ص ٣٨ - ٤٠) .
(٢) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص ٤٠ - ٤٢) .
(٣) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص٤٣) .

مما سبق ، يتضح جليًا أن تحقيق التنمية يتطلب ، أولًا وقبل أي شيء ، تطهير « الحياة الاقتصادية » من كافة أشكال « الظلم » ، وبالتالي تهيئة المناخ « المناسب » لكي يتعامل « الناس » تعاملًا إنمائيًا مع « الأشياء » . فالإنسان « المظلوم » أي المقهور والمستغل « كلٌّ » لا يقدر حقيقةً على شيء . ومن ثم ، إذا لم يُرفع الظلم ، ومهما كانت طبيعة الموارد الإنتاجية من حيث الوفرة والتنوع والجودة ، لا يمكن لأى شيء ذي قيمة أن يتحقق ؛ ولا يمكن لأية قوة دافعة ، أو إستراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة ، سواء أكانت هذه القوة هي « اليد الخفية » للحافز المادي ، أم « اليد المرئية » الباطشة للدولة ، وسواء أكانت الإستراتيجية هي « الدفعة القوية » من الاستثمار ، أم « الجهد الأدنى الحساس » المطلوب من التكوين الرأسمالي ، أو غيرها (١) .

وعليه ، يأتي الإسلام - دينًا ونظام حياة - لإخراج البشرية مرةً أخرى ، كما أخرجها من قبلُ ، من ظلمات « جاهلية » تعيشها ، ومن تخبط حياة « ضنك » تحياها ، مليئة بكل شرور الضلال ، وضروب الفساد ، وصنوف الظلم ، وألوان الشقاء ، فيقدم بقواعده العامة المتكاملة ، العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية ، تطهيرًا حقيقيًا وعمليًا للحياة البشرية ، في حياة البشر وبقدرات البشر ، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور ، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات ، من خلال « تربية » و « ضوابط » و « منظمات » ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة . ويتم ذلك على أساس « تحرير » فعلي للإنسان ، بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته في هذه الحياة ، وفي ظل « كرامة » ينعم بها ، تليق به كإنسان ، كما أراد له خالقه ﷻ : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٣٠] ، ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٠] .

من هنا ، جاء النظام الاقتصادي الإسلامي ، الذى يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه ، أي كما هو مفهوم وكما طبق فعلًا في عهد الرعيل الأول - حيث حقق أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير هذا العصر (بما في ذلك مؤشرات التنمية البشرية والإنسانية) - ليقدم منهجًا للتنمية يعيد ، كشرعة ، الأشياء في المجتمع إلى طبيعتها ، ويرد ، كمنهاج ، قضية التنمية إلى عمادها ، وهو : الإنسان . فالإنسان ، وفقًا لهذا المنهج ، هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود . فهو ، بحق ، الوسيلة الرئيسة

(١) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص ٤٣) .

لعملية التنمية ؛ ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود : ٦١] . وهو ، في الوقت ذاته ، غايتها ، لكي يستطيع استمرار القيام بتبعة « العبادة » ، التي تشمل « جميع » أعمال الإنسان ، وعلى رأسها « إعمار » الأرض ، وفقًا لشرع اللَّه . وعليه ، تتصف عملية التنمية ، وفقًا لهذا المنهج ، بالاستمرارية أو الاستدامة ، المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] . وفي ذلك يقول الأصوليون : إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات ، كانت من قبيل العبادات أو العادات .

ولكن أي « إنسان » يقصده المنهج الإسلامي ؟ الإنسان المقصود هو الإنسان « العادي » ، كما خلقه اللَّه ، بقوته وضعفه ، وليس الإنسان الذى يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات « الاقتصاد » نظريًا ، أي « الرجل الاقتصادي » ، أو من مخلوقات « المادة » أيديولوجيًا ، أي « الترس الاجتماعي » . فهو الإنسان الذي تربى على الأخلاق والقيم الإسلامية ، أي الإنسان « الأخلاقي » . ولكن ، كيف يتعامل هذا الإنسان مع المادة لإعمار الأرض ؟ للإجابة على هذا السؤال ، وضع المنهج شرطين أو مطلبين ، بدون تحقيقهما ، لا يمكن أن يتحقق المشروع الإنسانى - الممكن - في الإعمار . هذان الشرطان هما : أن يكون الإنسان حرًا ، وأن لا يكون مستغلًا ، أي شرطا الحرية والعدالة .

ولتحقيق مطلب الحرية ، كان مدخل المنهج فطريًا هو المدخل العقدي الإيماني ، وهو التوحيد : توحيد الألوهية ، وتوحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص] ، ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] . ومقتضى التوحيد العبادة ، وهي بدورها غاية خلق اللَّه ﷻ للجن والإنسان . وتوحيد الألوهية هو توحيد اللَّه تعالى بأفعال العباد ، أي بالشعائر التعبدية . وتوحيد الربوبية هو توحيد اللَّه تعالى بأفعاله ، ومن ثم التلقي منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم والموجهة للمعيشة والمنظمة لحركة الحياة : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] . فبالتوحيد تخلص العبادة للَّه وحده . وهذا هو أشرف تكريم وأكمل تحرير للإنسان ، لأنه إخراج له

« ... من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده » . ولكي تكون الحرية حقيقيةً على أرض الواقع ، تتعمق في وجدان الإنسان ، وتتجسد في سلوكه ، ولكي يتحقق « إعمار » الإنسان كشرط مسبق « لإعمار » الأرض ، وتأسيسًا على التوحيد ، خص الخالق تبارك وتعالى لذاته همَّيْن يشغلان مخلوقاته البشرية ، وهما : الرزق والعمر . فأطعم الإنسان من « جوع » ، وآمنه من « خوف » ، ضامنًا رزقه ومحددًا أجله : ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝٢٢ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٢ ، ٢٣] ، ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران : ١٤٥] . واتساقًا مع مقتضى العبادة وتحقيقًا لإعمار الأرض ، ارتبط هذا الأمن المادي والأمان النفسي بضرورة الضرب في الأرض سعيًا في طلب الرزق ، وقد عادله الخالق تبارك وتعالى بالجهاد في سبيله . والنصوص في هذا الباب كثيرة في الكتاب والسنة (١) .

ويتأسس مطلب « العدل » على حقيقة إيمانية مؤداها : أن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه . وتعني تبعة الاستخلاف التمكين من المال تمكين استعمال أو ملكية انتفاع ، والعمل « الصالح » على تثميره خلال الزمن حتى قيام الساعة ، وأداء حقوقه لمالكه الأصلي وللمجتمع في صورة الصدقات المفروضة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات تحقيقًا لعدالة التصرف فيه ، وإقامة التكافل الاجتماعي ، وضمانًا لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن . ويؤكد المنهج على أن الطريق العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي . فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة . ومن ثم جاء الإسلام ونظامه الاقتصادي ومنهجه في التنمية حربًا حقيقيةً ومستمرةً وناجحةً على كل صور الظلم الاقتصادي . أي الاستغلال ، من خلال : تحريم صريح وقاطع للربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز ، والإسراف والتقتير ، والتطفيف والبخس ، والغش والتدليس والنجش والرشوة والمحسوبية ، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل ، وكل صور الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي - إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا .

وبتحقيق شرطي المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعة « إعمار الأرض » ، وهما الحرية والعدل ، كانت الخطوة التالية في المنهج الإسلامي هي حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات والتجارب الإنمائية وتقنيات التنمية بفكر منفتح تمامًا ، على أساس « أن الأصل في الأشياء الإباحة » « وأن الحكمة - بشروطها الشرعية - ضالة المؤمن » وذلك بما يتفق

(١) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص : ٤٥ - ٤٧ ، ٦١ ، ٦٢) .

ظروف الاقتصاد والمجتمع ، وبما يضمن التعامل الكفء والتفاعل مع « الأشياء » تحقيقًا لهدف إعمار الأرض وتقدم المجتمع ، كفريضة تعبدية يمثل الالتزام بها غاية التكليف . ومن ثم فبالشرك يكون « ظلم » الإنسان ، وبالتالي التخلف . وبالتوحيد ، تكون « حرية » الإنسان « وعدالة » النظام الذي يعيش في كنفه ، ومن ثم ، تحدث التنمية الجادة والمستدامة (١) .

العولمة :

من مسلمات المعرفة الاقتصادية ، أن النشاط الاقتصادي يتم وفقًا لمستويات مختلفة ، تشمل : الفرد ، والأسرة ، والمنشأة ، والمنطقة ، والدولة ، والإقليم ، والعالم . ويغطى « الاقتصاد العالمي » هذه المستويات بوصفها منتجة وموزعة ومستهلكة (أو مستخدمة) للموارد الاقتصادية ، والتي يتم تداولها على الصعيد العالمي . فعلى سبيل المثال ، تتم بعض العمليات الصناعية من خلال مشاركة عدد من الدول في قارات مختلفة . كما تتدفق بعض العملات والأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية ، وكذلك مختلف أشكال البيانات والمعرفة التكنولوجية عبر العالم . هذا بالإضافة إلى أن بعض الناس يهاجرون إلى « أي مكان » تقريبًا على ظهر الأرض لكسب مورد رزقهم . ولقد شهدت العقود الأخيرة مستويات غير مسبوقة من « العولمة » الاقتصادية ، حيث نمت المعاملات والتدفقات الدولية بأحجام ومعدلات لم يشهدهما تاريخ العالم من قبل (٢) .

وتصور بعض الإحصاءات حجم هذا الاتجاه ، بالتريليون دولار أمريكي (للمتغيرات النقدية) . فلقد زادت التجارة العالمية من (٠,٦) في عام ١٩٦٠م إلى نحو (٧,٤) في عام ٢٠٠١م ؛ وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر من (١,٧) في عام ١٩٩٠م إلى (٦,٦) في عام ٢٠٠١م ؛ وزاد التعامل اليومي في الصرف الأجنبي من (٠,١٥) في عام ١٩٧٣م إلى (١,٥) في عام ١٩٩٨م ؛ والقروض المصرفية الدولية من (٠,٠٩) في عام ١٩٧٢م إلى (١,٤٧) في عام ٢٠٠٠م . كما زاد عدد الشركات متعدية الجنسية من (٧) آلاف إلى (٦٥) ألف شركة ، خلال الفترة من ١٩٦٠م - ٢٠٠١م . وزاد عدد خطوط الهاتف من (١٥٠) مليون في عام ١٩٦٥م إلى أكثر من (١,٥) مليار في عام ٢٠٠٠م ، وزاد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت من (صفر) في

---

(١) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص ٤٧) .

(٢) J. A. Scholte, Democratizing the Global Economy, (Centre For the Study of Globalization and Regionalization, University of Warwick, Coventry, U.K., 2003), P. 6.

عام ١٩٨٥م إلى (٦٠٦) مليون في عام ٢٠٠٢م ؛ وزاد عدد مسافري الطيران الدولي من (٢٥) مليون في عام ١٩٥٠م إلى (٤٠٠) مليون في عام ١٩٩٦م (١) .

وتحكم الدول الصناعية الكبرى - وخاصة الدول السبع الكبار أو « مجموعة السبعة » - الاقتصاد العالمي ، وبالتالي العولمة الاقتصادية ، من خلال حيازتها نصيب الأسد في التجارة العالمية ، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - عطاءً وأخذًا - والائتمان الدولي ، والمعلومات والمعرفة التكنولوجية ، وجل براءات الاختراع (٩٧٪) من مجمل عددها في عالم اليوم (٢) ، ووسائل ووسائط وسبل المواصلات والاتصالات ؛ ومن خلال تحكمها في جل الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات (٩٠٪) من مجمل عددها (٣) ، عبر تملك رؤوس أموالها وتوجيه استثماراتها . وهذه الشركات تسيطر فعلًا على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية ، وتتحكم في ثلثي المنتجات في التجارة العالمية ، وتسهم بالنصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم ، والناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة (٤) . وفي ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات (حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٥٪ من مجموع الاتصالات العالمية) (٥) تحول العالم إلى « قرية كونية » واحدة . ومن بين اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى يعد « الاقتصاد الأمريكي » « قاطرة » هذه الاقتصاديات ، وبالتالي « قاطرة » الاقتصاد العالمي .

بعد هذا التحديد لواقع « العولمة » ، وبالرغم من أن المصطلح ما زال يكتنفه بعض الغموض وعدم التحديد ، يمكن القول إن العولمة تعد مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم ، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ومعلوماتية وتكنولوجية . إذ بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق بشَّر « فوكوياما » بفكرة « نهاية التاريخ » (٦) و « هانتنجتون » بفكرة « صراع الحضارات » (٧) وكانا يمهدان لفكرة العولمة ، بتوكيد

---

(١) Scholte, Ibid, PP. 6-7.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٩م ، (ص ١ - ٦) ، وتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١م ، (ص ١ - ٧) .

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ، الشركات عبر الوطنية ، ١٩٩٧ ، (ص ١٣ ، ١٤) .

(٤) المرجع السابق نفسه ، (ص ١٤) .

(٥) طلال عتريسي ، « العولمة ومستقبل الديموقراطية في الوطن العربي » ، بحث في ندوة « انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي » ، تحرير إسحاق الفرحان ، (مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠٠١) ، الندوة رقم ٣٣ ، ص ٨٨ .

(٦) F. Fukuyama, The End of History, The National Interest, Summer 1989.

(٧) S. Huntington, (The Clash of Civilizations), Foreign Affairs, vol. 72, no. 3, 1993.

سيادة النموذج الأمريكي – الغربي ، أي « الليبرالية الجديدة » في السياسة والاقتصاد . ومن هنا ، رأى البعض ، بحق ، أن العولمة هي « الليبرالية الجديدة » أو « الأمركة » أي الديموقراطية واقتصاديات السوق . ومع ذلك فإن هناك اختلافًا بين المصطلحين ، حيث تعد العولمة « عملية » تطور ، بينما الليبرالية الجديدة أو الأمركة تعتبر « إحدى » الطرق - وليست الطريقة الوحيدة – لإدارة هذه العملية (١) .

ولكن مع هيمنة القطب الأوحد على النظام العالمي ، عملت الولايات المتحدة الأمريكية ، وما زالت تعمل ، بتفرد وتصميم وإصرار ، على قولبة العالم وفقًا للنمط الأمريكي – الغربي للحياة ، لكي تتسع الأسواق أمام منتجاتها بشكل يفضي إلى تحقيق مصالحها بخاصة ومصالح الغرب بعامة ، بغض النظر عن بقية دول العالم الفقيرة أصلًا والمهمشة دومًا . وبالقطع ، فإن مصطلح « العولمة » بهذا التحديد لا يعني العالمية » . فالعولمة ، وفقًا لما سبق ، مطمع جشع ، وإرادة أمريكية عاتية لاختراق الآخر ، واستلاب خصوصيته ، ونهب ثرواته ، والتجاوز على كل القواسم المشتركة بين الناس . بينما العالمية تقوم على ديموقراطية « إدارة العولمة » ، ومبدأ المساواة بين جميع المجتمعات ، وتواصل الحضارات ، واحترام الخصوصيات . إنها تمثل طموحًا مشروعًا للتعاون البناء والاعتماد المتبادل والنفع المشترك من خلال حوار وتلاقح وتكامل لخير البشرية جمعاء . ومن ثم ، ما يطلبه « الجنوب » أي الدول النامية ، ويطالب به ، هو : « عالمية العولمة » أو « دمقرطة العولمة » على أساس من الحق والعدل والمساواة وحب الإنسان للإنسان ، وليس « أمركة العولمة » أو « احتكار العولمة » على أساس الهيمنة والسيطرة والنهب والاستلاب والكراهية .

وأمام الصبغة الأمريكية السائدة للعولمة ومؤسساتها الرقابية ، بل التأديبية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ووكالات التقييم والتصنيف الدولية وعلى رأسها ستاندردآندبورز ، وموديز ، وأبيكا) ، والتي تدير أسواق المال العالمية وتتحكم في تدفقات الاستثمار عبر العالم (٢) ، لا تملك دول الجنوب إلا دعم وتقوية « الإقليمية » ومساندة وتنمية منظمات المجتمع المدني ، حتى يمكن أن تؤثر في مسيرة وإدارة عملية العولمة ، بحيث تصبح أكثر ديموقراطية و « إيجابية » عما هي عليه الآن . « الإقليمية »

---

(١) Scholte, op. cit. p. 8.

(٢) محمود عبد الفضيل ، « تسويق وتزويق العولمة » ، مراجعة نقدية لكتاب توماس فريدمان : السيارة ليكساس وشجرة الزيتون ، مجلة الهلال ، فبراير ٢٠٠٠ ، (ص٢٢) .

كما أكدت منظمة التجارة العالمية ، لا تشكل خطرًا على عملية العولمة . بل العكس ، تمثل بعدًا مهمًا في تطويرها ، والحد من سلبياتها ، من خلال تدعيم قدرات الدول الأعضاء التنافسية والتفاوضية على المستوى الدولي (١) . كما أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بمحاولات « ضغط » لتعديل القواعد وإصلاح المؤسسات التي تدير عملية العولمة ، بل العمل على إحداث تغييرات أساسية في صالح دمقرطة العملية نفسها وتخليصها من الهيمنة الأمريكية الغربية .

ولعل الموقف الصلب لمجموعة الدول النامية في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من « سياتل » وحتى « كانكون » خير دليل وخير بداية في هذا الاتجاه . ففشل اجتماع « كانكون » بالمكسيك ، يرجع بالأساس إلى إصرار الدول المتقدمة ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - اتساقًا مع مصالحها غير المشروعة والقائمة على أبشع صور الاستغلال لاقتصاديات الدول النامية ونهب ثرواتها وإمكاناتها - على عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في اتفاقيات تحرير التجارة (دورة أورجواي) . ويتضح ذلك جليًا فيما يتعلق على الأخص بدعم المنتجات الزراعية والصادرات الزراعية (الذي وصل إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويًا) ، وتطبيق نظام الحصص والقيود الكمية والضرائب الجمركية بالغة الارتفاع على الصادرات الزراعية للدول النامية ، مما يمنع نفاذها عملًا إلى أسواق الدول المتقدمة . وهذا يصطدم مباشرةً مع شعار « حرية التجارة والمنافسة » ، ويضر ضررًا بليغًا وبالغًا بالمصالح المشروعة لغالبية سكان العالم . (١٤٦ دولة نامية تمثل أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم) (٢) . وهنا ، تأتي أهمية وضرورة جماعات الضغط من منظمات المجتمع المدني - في الدول المتقدمة والنامية على السواء - وتظاهراتها أمام هذه الاجتماعات من سياتل وحتى كانكون .

إذًا ، عملية العولمة تعني حرية انتقال ليس فقط السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أيدي عاملة ورؤوس أموال وتكنولوجيا ، وإنما تشمل أيضًا انتقال الأفكار والمفاهيم والمدركات والمصطلحات ، بل التصرفات والسلوكيات - عبر الحدود والسيادة والجنسيات ، وحتى انتقال الخصوصيات والأيديولوجيات ، بلا شروط أو قيود ، وبغض النظر عن الظروف والمراحل التي تعيشها أو تمر بها دول العالم المختلفة . وعليه ، وبالرغم من تعدد جوانب العولمة ، وتداخل وترابط هذه الجوانب ، **فإن هذه الورقة تركز بالأساس**

---

(١) Scholte, op. cit., p. 28.

(٢) عبد الحميد الغزالي ، مصطلحات في قاموس تخلف الأمة ، (دار التوزيع والنشر الإسلامية القاهرة) ، تحت الطبع .

على الجانب الاقتصادي ، أو العولمة الاقتصادية ، والتي تتأسس على مثلث : السوق والتقنية والمعلومة . وهذه العوامل الثلاثة أدت ، وتؤدي ، إلى تزايد مطرد في : التجارة العالمية في السلع والخدمات ، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية ، ونشر المعرفة ونقل التكنولوجيا ، والبحث والتطوير ، والاندماجات وتدويل ملكية الأسهم ، وكفاءة الرقابة والتنظيم والإدارة ، وتدويل السوق والمنافسة العالمية ، وتحرر وانفتاح الأسواق الوطنية ، والخصخصة وتقلص دور الدولة الإنتاجي .

وتتم إدارة عملية العولمة من خلال شبكة معقدة ومتطورة من المؤسسات تهيمن عليها « الإدارة الأمريكية » . على رأس هذه الشبكة « ثلاثي » : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . فالصندوق يحدد السياسات الاقتصادية ، خاصةً المالية والنقدية للدول المستهدفة ، بما يتفق مع الليبرالية الجديدة . والبنك الدولي يقدم لها القروض وفقًا لهذه السياسات . والمنظمة تعمل على تطبيق هذه الليبرالية من خلال الإشراف على تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رأس المال والعمل والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية . وبإخضاع الاقتصاد العالمي لهذا التنظيم ، تأتي الشركات متعددة الجنسية كأداة رئيسة لتنفيذ هذه العملية . ثم تحتل أسواق المال (وعلى رأسها أسواق نيويورك ولندن وطوكيو) مراكز القوة في صناعة القرار الاقتصادي العالمي من خلال سماسرة الأسهم والسندات ، أو ما يسمى « بالقطيع الإلكتروني » الذى يرعى في (١٩٠) دولة [1] تمثل السوق العالمية . وأخيرًا وليس آخرًا ، توجد وكالات التقييم والتصنيف ، وهي بمثابة جهاز متابعة ، حيث تصنف الاقتصاديات النامية وفق درجات « جدارة » للاستثمار الأجنبي حسب مدى انصياعها لقواعد وآليات العولمة . وبالنسبة للترويج لفكر الليبرالية الجديدة ، يأتي دور المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمنتديات غير الرسمية ، وعلى رأسها منتدى « دافوس » لتوجيه إستراتيجيات العولمة وتوحيد المفاهيم حولها ، والإشادة بمزايا التنافسية العالمية واقتصاديات السوق والانفتاح الاقتصادي ، والشركات متعدية الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر .

التعاون الاقتصادي :

لا تستطيع أية دولة ، في عصرنا الحاضر ، وفي ظل عملية العولمة - بتحديدها السابق - مهما توافرت مواردها المحلية وتنوعت ، أن تحقق بمفردها ، على نحو كافٍ ومرضٍ ، تقدمًا

(١) عبد الفضيل ، المرجع السابق ، (ص ٢٣) .

اقتصاديًّا كبيرًا ومستدامًا ، مبنيًّا على تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتنمية القاعدة الإنتاجية واكتساب القدرة التنافسية في مجالات الإنتاج بعامة ، وفي الصناعة والمعرفة المتراكمة بخاصة . وتعد هذه الصعوبة أشد وأوضح في حالة دولة نامية (أو متخلفة) خاصةً إذا كانت صغيرة الحجم نسبيًّا . ومن ثم ، لا مجال للحديث عن فكرة « الاكتفاء الذاتي » و « الاقتصاد المغلق » . فدول العالم جميعًا تعيش فعلًا وعملًا عصر « الاعتماد المتبادل » و « الاقتصاد المفتوح » . وما يحدث للتجارة العالمية الآن ، ونموها المطرد خلال الزمن ، ليس إلا تجسيدًا لتزايد هذا الاعتماد ، وزيادة درجة هذا الانفتاح .

وهنا تأتي أهمية وفوائد « التعاون الاقتصادي » المخطط والمقصود بين عدد من الدول ، من دفع عجلة التنمية المستدامة ، وزيادة درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد ، ورفع مستوى معيشة الفرد ، وتحسين نوعية حياته في هذه الدول ، وذلك عن طريق درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل ، ومن ثم التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وانخفاض التكاليف واتساع الأسواق أو منافذ التصريف ، من خلال الأثر الإيجابي الصافي لهذا التعاون في صورة « إنشاء » أو « خلق » صافي للتجارة [١] . ومن ثم تزايد القدرة التفاوضية ، بل التنافسية لهذه الدول مع بقية دول العالم .

ورغم أن بعض الاقتصاديين يفرق بين « التعاون الاقتصادي » ، ويعني به كافة أشكال « التعاون » و « التكامل الاقتصادي » ويحصره في أشكال محددة لتحرير التجارة - من منطقة تجارة حرة ، واتحاد جمركي وسوق مشتركة ، واتحاد أو وحدة اقتصادية [٢] ، والبعض الآخر يرى العكس ، بمعنى أن التعاون يهدف إلى « تقليل التمييز » أو الحد من العقبات ، بينما التكامل يقصد به « إلغاء التمييز » أو العقبات بين الدول الأعضاء [٣] ، **فإن هذه الورقة تعتمد ما أخذ به الكثير من الاقتصاديين باعتبار « التعاون » الاقتصادي ، و « التكامل » الاقتصادي مترادفين ، ويعنيان « الإقليمية » أو درجة أو أخرى من « التكتل الاقتصادي »** [٤] . وعليه ، تركز هذه الورقة على المكونات الرئيسة لهذه المصطلحات ، وذلك بتحديد « مداخل التعاون أو التكامل الاقتصادي »

---

(١) B. Balassa, The Theory of Economic Integration, (Homewood, Ilinois,1961, PP. 1-2.
P. Kenen & Lubitz, International Economics, (Prentice- hall, sco., New Jersey, 1971), P. 23.

(٢) كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، (المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٤م) ، (ص ٢٠) .

(٣) رفعت العوضي ، التكامل الاقتصادي الإسلامي ، (دار المنار ، القاهرة ، ١٩٨٩) ، (ص ٨) .

(٤) أحمد المجدلاني ، « الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة » ، في إسحاق الفرحان ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، مرجع سابق ، (ص ١٩٠ ، ١٩١) .

في : تحرير التجارة (بمراحلها المختلفة) والمشروعات المشتركة والمندمجة ، و « مثلثات » التنمية ، وتنسيق خطط التنمية القطرية كمقدمة للتخطيط على المستوى الإقليمي ، تحقيقًا لوحدة اقتصادية أو اندماج كامل بين اقتصاديات دول التعاون أو التكامل الاقتصادي .

يمثل « التفضيل الجمركي » أولى مراحل أو درجات تحرير التجارة ، حيث تتفق مجموعة من الدول على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية في تجارتها البينية ، بمعنى اتفاقها على مجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها . وهذا يعني تبادل « المعاملة التفضيلية » فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات ، حيث يسود مبدأ « المعاملة بالمثل » ، وذلك بالنسبة لسلعة أو سلع معينة ، بهدف تنشيط التبادل التجاري بينها . وقد يتم ذلك عن طريق اتفاقية ثنائية أو اتفاقية متعددة الأطراف [١] .

هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة ، إقليميًا ، أي من خلال تكتل إقليمي يبدأ « **بمنطقة تجارة حرة** » بين مجموعة من الدول . فوفقًا لهذا الشكل من التكامل الاقتصادي ، تُلغَى الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى على حركة السلع « وطنية المنشأ » بين الدول الأعضاء ، ولكن تحتفظ كل دولة بحقها في تحديد مستوى رسومها الجمركية ودرجة شدة القيود الأخرى تجاه بقية دول العالم . وبصفة عامة ، تظل كل دولة عضو في المنطقة حرة في الاحتفاظ بالتنظيمات والقوانين والإجراءات التي تنظم علاقاتها الاقتصادية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة . والمشكلة في هذا الشكل أساسًا هي مشكلة « إعادة التصدير » ، وما يتولد عنها من احتمال انحراف أو « تحويل » التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة ، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية « الخارجية » للدول الأعضاء . ولعلاج هذه المشكلة تنص اتفاقات مناطق التجارة الحرة على « وطنية » السلع المتبادلة ، ومن ثم تشترط عادة أن يصاحب كل سلعة متبادلة « شهادة منشأ » من الدولة العضو المنتجة لها ، وذلك ضمانًا لمراقبة ومنع مثل هذه العمليات [٢] .

وبالنسبة « **للاتحاد الجمركي** » ، فإنه يعد شكلًا أكثر تقدمًا في مسيرة تحرير التجارة ، حيث يتضمن ، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء ، توحيد الرسوم

---

(١) سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، (القاهرة : ٢٠٠٣م) ، (ص ١٠) .
(٢) بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، (ص ٢١) .

الجمركية لكل الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه بقية دول العالم ، وبذلك تتحقق الحرية الكاملة لانسياب السلع بين الدول الأعضاء . فهو إدماج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء ، فتصبح إقليمًا جمركيًا واحدًا . ولذلك يقيد هذا الشكل حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات تجارية أو اتفاقات دفع أو حتى تجديد اتفاقات معقودة مع دول خارج الاتحاد ، إلا بموافقة الدول الأعضاء [1] .

أما « **السوق المشتركة** » فهي تمثل شكلًا أعلى في عملية التكامل الاقتصادي تجاريًا وإنمائيًا - حيث تقضي على قدر أكبر من التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء ، فتصبح هذه الاقتصاديات أكثر اندماجًا مما هي عليه في الحالتين السابقتين . إذ بجانب إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء وتوحيد الرسوم تجاه بقية دول العالم ، تُلغى وفقًا لهذا الشكل القيود على تحركات عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال - بين الدول الأعضاء . أي أن هذا الشكل هو اتحاد جمركي بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج [2] .

ثم يأتي « الاتحاد الاقتصادي » ليتضمن تنظيم أربعة عناصر ، وهي : إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، وتوحيد التعريفة الجمركية على التبادل التجاري مع بقية دول العالم ، وحرية انتقال عناصر الإنتاج ، وتنسيق السياسات الاقتصادية . أي أن هذا الشكل يمثل « سوقًا مشتركة » بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية . ويعد عنصر التنسيق أمرًا ضروريًا ، وإلا ترتب على اختلاف السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج ، مما ينعكس ، في واقع الأمر بالسلب على حرية التبادل وحرية انتقال عوامل الإنتاج .

وأخيرًا ، تعد « الوحدة الاقتصادية » أعلى أشكال « التكامل الاقتصادي » ، أو هي الاتحاد الاقتصادي « الكامل » ، فهي تشمل الأربعة عناصر للاتحاد الاقتصادي ، مع تغيير في عنصر تنسيق السياسات إلى تجانس أو توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى إقامة سلطة عليا يكون لها حق اتخاذ قرارات « ملزمة » لكل الدول الأعضاء ، لتصبح حقيقةً كلًا اقتصاديًا واحدًا . ويعد هذا الشكل اندماجًا كاملًا يشمل كافة الجوانب الاقتصادية بلا استثناء ، حيث تُلغى جميع القيود على حركات السلع والأشخاص ، ورؤوس الأموال ، وتُفرض تعريفة خارجية موحدة ، وتتداول عملة واحدة ، وتُوضع ميزانية موحدة وتُطبق سياسات مالية ونقدية وتجارية وإنمائية موحدة .

---

(١) حاتم ، التكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، (ص ١١) ، وبكرى ، التكامل ، المرجع السابق ، (ص ٢٢) .

(٢) حاتم ، المرجع السابق ، (ص ١١) ، بكرى ، المرجع السابق ، (ص ٢٤) ، رفعت ، مرجع سابق ، (ص٦) .

وهذا الشكل يحتاج إلى « إرادة » سياسية ، ولا يتصور بدون « تكامل سياسي » . وفي معظم حالاته تكون الدوافع السياسية للتكامل أقوى من الدوافع الاقتصادية (١) .

وتعتبر « المشروعات المشتركة » و « الاندماجات » و « مثلثات النمو » و « تنسيق خطط التنمية القطرية » مداخل ووسائل فعالة للتكتلات الإقليمية أو لإحداث التكامل الاقتصادي . فالمشروعات المشتركة والاندماجات تزيدان من المصالح المشتركة ، ومن مزايا الإنتاج والحجم الكبير ، ومن القدرة على التنافس في السوق الدولية . وتنسيق خطط التنمية يزيد من التخصص وتقسيم العمل الكفء ، ومن الاستخدام « الأمثل » للموارد ، ومن درجة التكامل والاندماج ، ومفهوم « مثلث النمو » يستند إلى حقيقة أن حاصل مجموع عناصر الإنتاج للشركاء أكبر من مجموع أجزائها ، ففي شرق آسيا أقيمت مثلثات النمو بترتيبات مرنة بحيث تشارك البلدان المتكاملة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية ، فيقدم بلد ما رأس المال ، والآخر المهارات الفنية والثالث الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة نسبيًّا ، وبتجميع هذه الموارد تتكون الشراكة التي تقوي الروابط الاقتصادية بين البلدان المتكاملة ، وتأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعة ، وتزيد من قدرتهم التنافسية في السوق العالمي من خلال « الميزة النسبية » من ناحية ، وعن طريق استخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوافرة لهم لإنتاج منتجات جديدة مطلوبة في السوق العالمي من ناحية أخرى (٢) .

ويمكن تدعيم أي شكل من أشكال التكامل السابقة - من منطقة التجارة الحرة وحتى الوحدة الاقتصادية - بإحدى أو بعض هذه الوسائل ، وبالذات المشروعات المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو ، خاصةً أشكال التكامل من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة . أما مدخل تنسيق الخطط القطرية ، فيمكن تطبيقه في شكلي الاتحاد الاقتصادي ، والوحدة الاقتصادية ، كمقدمة للتخطيط على مستوى الإقليم ، كوحدة واحدة .

كما أن أشكال التكامل يمكن أن يُنظر إليها « كمراحل » ، بمعنى الأخذ بمبدأ التدرج في عملية التكامل ابتداءً من منطقة التجارة الحرة ، وانتهاءً بالوحدة الاقتصادية ، مرورًا بالاتحاد الجمركي ، فالسوق المشتركة ، فالاتحاد الاقتصادي ، مع تشجيع المشروعات

---

(١) بكري ، مرجع سابق ، (ص ٢٥) ، رفعت ، مرجع سابق ، (ص ٧) .
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية ، مرجع سابق ، (ص ٩٣) .

المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو بين الدول المتكاملة . ولكن هذا الأسلوب التدريجي لا يستبعد قيام عدد من الدول بتطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل دون المرور بالشكل أو الأشكال السابقة عليه ، كأن تطبق هذه الدول « السوق المشتركة » دون أن يسبق ذلك تطبيقها لشكلي منطقة التجارة الحرة ، ثم الاتحاد الجمركي ، شريطة توافر مقومات الشكل المختار وكفاية البنى التحتية من ناحية ، وأن يتم التطبيق وفق خطوات محددة ، يوضح في كل خطوة الوسائل المرصودة والأهداف التكاملية المتوخاة منها ، من ناحية أخرى .

ولقد تزامنت الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (الجات ، ومنظمة التجارة العالمية) مع ظاهرة انتشار أشكال التكامل الاقتصادي ، أو ما أطلق عليه « الإقليمية الجديدة » . ولقد شجع النظام العالمي لتحرير التجارة على إقامة تكتلات إقليمية ، وبالأخص في شكل منطقة تجارة حرة ، وفقًا للمادة (٢٤) من الجات والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات « الجاتس » . وهاتان المادتان تشكلان الأساس أمام دول العالم لإقامة تكامل إقليمي أوسع وأعمق عما كان عليه في الماضي ، بحيث يشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع ، التجارة في الخدمات ، والاستثمار ، وانتقال عناصر الإنتاج . كما يتضمن التنسيق بالنسبة للمعايير الخاصة بمواصفات السلع ، وبالنسبة للسياسات والنظم القانونية المرتبطة بالخدمات والاستثمار . ومن ثم ، ساعدت حركة التكامل الاقتصادي الجديد على تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشجيع التصدير [١] .

وبصفة عامة ، لا ترتبط درجة جدوى أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي أو « الإقليمية » ، والمزايا المتولدة عنه بالحجم النسبي أو مستوى النشاط الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء . أي أن التكامل لا يتطلب بالضرورة أن تكون الدول الأعضاء متقاربة من حيث الدخل والحجم وهيكل الإنتاج . فبينما تتوافر جدوى للتكامل بين مجموعة من الدول النامية أو دول الجنوب ، حيث يتسع حجم السوق ، وتظهر وفورات الحجم وتزداد القدرة على المنافسة في السوق الدولي ، هناك جدوى أيضًا للتكامل بين مجموعة من الدول النامية ، والمتقدمة أو دول الجنوب والشمال حيث تشجع الاختلافات في أسعار عناصر الإنتاج على انتقال الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة نسبيًا

(١) المجدلاني ، الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، (ص ١٩٤ ، ١٩٥) .

إلى الدول النامية ، مصحوبة باستثمارات أجنبية ، ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة . كما لا تتطلب عملية التكامل بالضرورة « جوارًا إقليميًا » ، إذ يمكن تطبيق أي شكل من أشكال الإقليمية بين دول لا ينطبق عليها أي تعريف منطقي للإقليم مثل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني . وأخيرًا ، قد تحفز مزايا تكامل إقليمي « قائم » الدول غير الأعضاء فيه إلى طلب الانضمام إليه ، واحدة تلو الأخرى . وهذا ما يعرف « بأثر الدومينو » كما في حالة الاتحاد الأوروبي (١) .

الأمة الإسلامية :

تعمدت هذه السطور أن يكون مصطلح « الأمة » هو آخر المصطلحات لأهميته تحليليًا وعمليًا من ناحية ، وليظل حيًا في ذهن القارئ ، وهو يتجول بين التحديات المختلفة من ناحية أخرى . ونقصد بمصطلح « الأمة » الأمة الإسلامية . وبعيدًا عن البناء التغريبي للمصطلح ، وبعيدًا عن دلالته الأوروبية العلمانية ، وبعيدًا عن إشكاليات التعريف ، تعد الأمة الإسلامية كيانًا جماعيًا يرتكز على عقيدة إيمانية شاملة ، تغطي منظومتها - المستندة على الكتاب والسنة - كافة أوجه الحياة الدنيا والآخرة (٢) . وهي ، بهذا المفهوم ، تقوم على ثلاثة أسس رئيسة : كون أغلب أفرادها مسلمين ، والحكم فيها بالإسلام ، وأنها « واحدة » لا تتعدد ؛ ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢] ، ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] . فلا وطنية ولا قومية في الإسلام غير الوطنية أو القومية الملازمة للأمة الإسلامية (٣) . ومن ثم ، فالوطن هو كل مكان رفعت فيه راية التوحيد . وعليه ، فالأمة الإسلامية كيان ديني سياسي ، أي أمة دين وأمة دولة (٤) .

والأمة بهذا التحديد كائن حي . ينشأ وينمو ، ويقوى ويضعف ، ويصح ويمرض ،

---

(١) أمنية حلمي ، الإقليمية مقابل التعددية الاقتصادية الدولية : مسح مرجعي ، (مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، أوراق اقتصادية ، العدد (٢١) ، فبراير ٢٠٠٣ ، (ص ٣٧) .

(٢) السيد عمر ، « حول مفهوم الأمة في قرن : نقد تراكمي مقارن » ، في : الأمة في قرن ، عدد خاص من أمتي في العالم : حولية قضايا العالم الإسلامي (١٤٢٠ - ١٤٢٣هـ) ، (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) ، الكتاب الأول ، (مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٢) ، (ص ٨٥) .

(٣) السيد عمر ، حول مفهوم الأمة في قرن ، المرجع السابق ، (ص ١١٢) .

(٤) عبد الحميد الغزالي ، حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة : قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا ، (دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٠) ، (ص ١٧٣ - ١٧٥) .

وقد يندثر . وهذا كله يرتبط بمدى تمسك الأمة بمرجعيتها ، بثوابتها ومتغيراتها ، بمبادئها وقيمها . ولقد أدى انحراف الأمة عن المنهج إلى الضلالة التي حذر منها زعيمها وقائدها ﷺ ، فتفتت ووقعت أجزاؤها تحت نير الاستعمار (أو الاستخراب) . وبعد التخلص من الاستعمار نشأت الدولة القطرية لتعكس مزيدًا من التجزؤ والتشرذم . وأخفق تقليد الغرب فكريًّا وعمليًّا في بناء دولة عصرية (١) . وكانت المحصلة النهائية أن وصلت الأمة إلى المأزق الحضاري أو جو « الأزمة » الذي تعيشه ، ولا شك أن مفتاح الخروج من هذه الأزمة هو من خلال استعادة مصطلح « الأمة الإسلامية » وإعادة بنائه من مصادره الأصلية : الكتاب والسنة ، خاصةً وأن تجزئة الأمة إلى دول أو دويلات قومية لم تستطع ، في ظل التبعية للغرب ، أن تسقط الإسلام كأحد أهم مقومات النسق العقيدي لمجتمعات هذه الدول أو الدويلات « الإسلامية » (٢) .

وعليه ، فإن منطلق هذه السطور ، هو منطلق عقيدي . فالتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة اليوم تتركز أساسًا في : كيفية الخروج من إسار « التخلف » الاقتصادي إلى رحاب « إعمار » الأرض ، أو إحداث التنمية المستدامة ، مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود : ٦١] ، وقوله سبحانه ، على لسان سيدنا نوح ، ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ [نوح : ١٠- ١٢] .

ومن لم يقم بإعمار الأرض ، كجزء ، أو في إطار ، من العبادة بالمعنى الواسع ، مصداقًا لقوله سبحانه : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، لا بد وأن ينطبق عليه الناموس الإلهي ، في قول ربنا ، جل من قائل : ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣- ١٢٤] ، وقوله ، جل وعلا : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [يونس : ١٠٨] . وفي هذا ، يقول رسولنا ، صلوات الله وسلامه عليه « **تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا ، كتاب الله وسنتي** » . والضلالة والشقاء هما عنصرا المعيشة الضنك . والمعيشة الضنك ، وهي

(١) طه جابر علواني ، « لحظات ومآلات الإصلاح في الأمة الإسلامية » ، في : الأمة في قرن ، مرجع سابق ، (ص ٢٤ - ٣٠) .

(٢) علواني ، المرجع السابق ، (ص ١٨ - ٢٢) .

الحياة شديدة القسوة حتى مع اليسر المادي ، هي عين التخلف الحضاري ، بشتى جوانبه ، وبالذات الجانب الاقتصادي .

ويأتي التفتت أو التمزق أو التفسخ في جسد الأمة ، والذي لعب « المستعمر » دورًا في إيجاده ، ليضمن استمرار التبعية والاستغلال ، كعامل ومظهر في الوقت نفسه ، أو كسبب ونتيجة في الوقت ذاته لظاهرة التخلف التي تعيشها الأمة ، فيعمل على تعميقها عبر الزمن . فالأمة اليوم تتفرق في نحو ستين قطرًا ، كما يتشتت جزء كبير نسبيًا من المسلمين في بلدان غير إسلامية ، كالهند والصين في آسيا ، ونيجيريا وأثيوبيا في أفريقيا ، والبوسنة والهرسك ، وكوسوفو - وروسيا ودول أوروبية أخرى - في أوربا الغربية والشرقية ، وكذلك في الأمريكتين وأستراليا . ولا شك أن لهذا التفرق والتفتت انعكاسات سلبية على وحدة الأمة ، ومن ثم على مكانتها وإمكانياتها الكلية والاقتصادية ، بل على هويتها وعقيدتها وحضارتها .

فحتى بداية القرن الثامن عشر ، كانت الأمة دولة واحدة ، وهي الدولة العثمانية ، استمرارًا لمؤسسة « الخلافة الإسلامية » ، وظل هناك توازن في القوى الاقتصادية والعسكرية بينها وبين الغرب [١] ، ولكن نتيجة « الثورة الصناعية » تسارع التقدم الأوروبي - التقني والاقتصادي - فحدث اختلال في التوازن . وفي ظل حاجة الصناعات الحديثة إلى مصادر رخيصة للمواد الخام وأسواق شاسعة لتصريف المنتجات النهائية ، ولأسباب أخرى في داخل الدولة العثمانية ، كانت الهجمة « الاستعمارية » الشرسة على الأمة الإسلامية . فاحتلت أجزاء من الدولة العثمانية ، ثم أُلغيت الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م [٢] . وبالرغم من المقاومة الباسلة على أساس عقدى للمحتل ، تم تقسيم العالم الإسلامي ، ومن ثم خضعت معظم أجزائه للاستعمار الغربي . ونتيجة استمرار المقاومة ، حصلت هذه الأجزاء على استقلالها السياسى - كان آخرها في الستينيات من القرن الماضي - ولكن ، لم يخرج المستعمر إلا بعد أن أوجد بؤرًا للنزاعات البينية ، أي بين أجزاء الأمة من ناحية . ومن ناحية أخرى ، مكَّن الاستعمار لنوع من « التبعية الاقتصادية » أو « الاستعمار الجديد » ، ليحل محل الاستعمار القديم [٣] .

---

(١) مصطفى كسبة ، « الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي » ، في : الأمة في قرن ، المرجع السابق ، (ص ٣٢١ - ٣٢٢) .

(٢) عبد الحميد الغزالي ، الإسلام والغرب ، (دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٣) ، (ص ٨ - ١٢) .

(٣) الغزالي ، المرجع السابق ، (ص ١٢ ، ١٣) .

ثم شهد النصف الثاني من القرن العشرين أحداثًا أكثر سلبية توالت على الأمة الإسلامية – من داخلها وبفعل القوى الخارجية (أساسًا ، الغربية) المتربصة بها – فكانت قضايا : فلسطين ، والبوسنة والهرسك ، وكوسوفو ، وكشمير ، والشيشان ، وتيمور الشرقية ، وجنوب الفلبين ، وجنوب السودان ، والصومال ، وغيرها ، ناهيك عن حروب بينية محزنة – بتحريض غربي – على رأسها كارثة الخليج الأولى ، أي الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨م) . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٩م ، بدأ التخطيط لتنفيذ ما جاء بوثيقة « **القرن الحادي والعشرين قرن أمريكي** » ، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية – كقطب أوحد – على العالم . فكانت كارثة الخليج الثانية ، أي حرب تحرير الكويت ، التي مثلت أول اختبار لتحقيق هذا الهدف الإمبراطوري ، رغم استنكار الأمة كافة لغزو العراق للكويت [١] .

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، لتقدم المبرر للتنفيذ الفوري والكامل لفكر « الهيمنة » الإمبراطوري على العالم ، بإعلان الحرب ضد ما يسمى « بالإرهاب » ، واختيار أضعف حلقات المنظومة العالمية ، وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية ، لما بها من ثروات ، وبالذات النفط ، وهي الحلقة الإسلامية (أو الخطر الأخضر) . فضُربت ودُمرت واحتُلت أفغانستان ، واقتربت الإدارة الأمريكية من نفط آسيا الوسطى . واستنسخ العدو الصهيوني مفردات هذه الحرب الظالمة ضد أشقائنا في فلسطين ، ليدمر ويبيد كل مظاهر الحياة ، بدعم ومباركة من الإدارة الأمريكية ، بصفته « الشرطي » الذي يحرس المصالح الأمريكية في المنطقة [٢] .

ثم أعلنت الإدارة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٢م إستراتيجية المرحلة الثانية للحرب ضد « الإرهاب » ، باعتبار أن الحرب في أفغانستان كانت المرحلة الأولى . وتمثلت هذه الإستراتيجية في « الحرب الاستباقية » ، بغض النظر عن القانون الدولي أو الشرعية الدولية أو الرأي العام العالمي . فكان غزو واحتلال العراق ، والاستعمار الأمريكي للعراق ، بصورته القديمة الفجة ، تحت ادعاء – بجانب افتراءات أخرى – « تحرير العراق » . فكانت كارثة الخليج الثالثة ، كجائزة كبرى ، كما توهمت أو تتوهم الإدارة الأمريكية ، للسيطرة على المنطقة بعامة ، ونفطها – وبالذات النفط العراقي بخاصة – على اعتبار

---

(١) عبد الحميد الغزالي ، سنة التغيير والحل الإسلامي ، (دار الطباعة والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٢م) ، (ص ٦٤ – ٧٦) .

(٢) الغزالي ، مصطلحات في قاموس تخلف الأمة ، مرجع سابق ، تحت الطبع .

أن نفط العراق الأقل تكلفة والأكثر وفرة ، بالإضافة إلى كونه الأعلى جودة في العالم (١) .

حدث هذا ، وما زال يحدث لأمتنا ، وهي - أنظمة وشعوبًا - في حالة عجز شبه كامل ، وضعف غير مسبوق ، وعدم إدراك شبه تام بإمكاناتها الهائلة الروحية والمادية والطبيعية والبشرية والمالية ، بل العسكرية ، أمام الهجمة الشرسة من قوى البغي والعدوان من « صليبية » أمريكية محافظة جديدة و « صهيونية » عالمية متربصة ، تحاول ترسيخ الوضع القائم المهين للأمة من خلال تعميق التفتيت والتشرذم فيها ، ومن خلال تكوين « تحالفات » شكلية بالترهيب أو الترغيب مع بعض دولها ، ومن خلال طرح مبادرات غير جادة كتحرير الشعب الأفغاني من نظام رجعي ، وتحرير العراق من نظام استبدادي ، ووهم قيام دويلة فلسطينية (٢) . كل ذلك لتجميل صورته القبيحة الفجة من ناحية ، ولإثارة الإرباك والبلبلة والانقسام في الجانب الإسلامي بادعاء تلبية بعض المطالب الأساسية من ناحية أخرى .

حدث هذا ، ويحدث ، ونحن نقرأ قول ربنا سبحانه : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] ، وقوله جل من قائل : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٣] . وفي ظل « العولمة » الشرسة أو « الأمركة » المتوحشة ، وفي ظل التكتلات الاقتصادية القائمة والشركات متعدية الجنسيات العملاقة في عالم اليوم ، يصبح التعاون الاقتصادي ، ابتداءً بمنطقة تجارية حرة ، فمشروعات مشتركة ، فاتحاد جمركي ، فسوق إسلامية مشتركة ، ثم وحدة اقتصادية وعملة موحدة ، مطلبًا ضروريًا لا غنى عنه ، وتحديًا اقتصاديًا حقيقيًا ، جنبًا إلى جنب مع تحدي إحداث تنمية شاملة ومستدامة « لاقتصاد » الأمة (٣) .

ومن ثم ، **لا خلاف على أن الأمة الإسلامية تعيش حالة حادة وواضحة من التخلف الاقتصادي** . ولا شك أن الواقع المتخلف لاقتصاد الأمة وما يحمله من سلبيات انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ، وضعف الإنتاجية ، وانخفاض مستوى معيشة الفرد ، واستفحال مشكلة الفقر ، وتفاقم مشكلات البطالة والمديونية الخارجية وغيرها ، وما يستتبعه من تشرذم وانكسار واستغلال وتبعية ، وما ينتج عن ذلك كله من رداءة في نوعية الحياة أو محدودية في الخيارات الإنسانية المتاحة في شتى المجالات ، هذا الواقع

---

(١) الغزالي ، المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق نفسه .
(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، (ص ٩٢ - ٩٥) .

يختلف جذريًا عن حالة اقتصاد الأمة « النموذج » وفق مفهومها القرآني ونسقها « المثالي » في ظل دولة المدينة ، والمتسم بوحدة الكيان وانتظام المسار ووضوح الرؤية وخيرية الإخراج . فكان النشاط الاقتصادي يقوم على اعتبار العمل فرضًا ، وإعمار الأرض فريضة ، ويتصف بتنظيم السوق على أسس الحرية والعدل والمنافسة ، ويتم التمويل بالمشاركة بعيدًا عن حرمة التمويل الربوي ، ويتأسس على قاعدة الكسب الحلال وصيانة المال الخاص وتأكيد وظيفته الاجتماعية ، وتحديد إطار ودور الملكية العامة ، ويصحح مساره من خلال مراقبة الأسواق من قبل المحتسب ودور الدولة الراعية (١) .

ولعل مكمن « انحراف » الواقع عن « النموذج » يتمثل في التخلف السياسي أو « خلاف » « الإمامة . وفي ذلك يقول الشهرستاني : « ... وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذا ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان ... » (٢) . فالتخلف السياسي هو ، بحق ، العامل الرئيس في مرض الأمة ، أي تخلفها في الجوانب الأخرى من حياتها ، وعلى رأس هذه الجوانب التخلف الاقتصادي . وجاء الاستعمار أو الاستخراب ، بصوره المختلفة والمعروفة - القديمة والجديدة (صورة الاستعمار الاقتصادي) والعولمة أو الأمركة ، والقديمة ثانيةً في أجزاء عزيزة من الأمة وهي فلسطين وأفغانستان والعراق والشيشان - كنتيجة طبيعية لهذا التخلف ولتعميقه وزيادة حدته . ومن ثم ، وصلت الأمة إلى مستنقع « التخلف » الذي تعيشه أو تئن تحت وطأته سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا . وأصبح الفرد المسلم يعاني من قهر سياسي واستغلال اقتصادي لا نظير لهما في أي مكان أو زمان ، بصفة عامة ، في التاريخ الحديث للبشرية .

وبعد ... فهذه هي المصطلحات التي ترتبط بواقع ومستقبل « اقتصاد » الأمة ، يتعين أن نستوعبها إذا كان لنا أن نتصدى لأمراض هذا الاقتصاد بالجدية المطلوبة والتحدي المناسب حتى نخرجه من إسار التخلف الذي يعاني منه ، والتشرذم الذي يئن تحت وطأته ، ويقف تنافسيًا مع الآخر ، في ظل عصر العولمة الشرسة الذي نعيشه .

* * *

---

(١) الغزالي ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية ، مرجع سابق ، (ص ٤٣ - ٦٠) .

(٢) نقلًا من : علواني ، « لحظات ومآلات الإصلاح في الأمة الإسلامية » ، مرجع سابق ، (ص ١٧) .